المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٦

ندوة عن تطوير استخدام مياه النيل وطرق تنمية الموارد المائية

مستقبل المياه..

هل تزيد حصة مصر من مياه النيل في فبراير القادم؟!

لان المياه هي لغة المستقبل في التعامل بين الدول والشعوب.

عقد مركز البحوث المائية مؤتمرا لمناقشة قضية مستقبل المياه وكيفية ترشيد الموارد المائية المتاحة في مصر.

وخلال المؤتمر اكد د. عبدالهادي راضي وزير الاشغال والموارد المائية ان مياه النيل ليست للبيع في الداخل او الخارج ولن تكون هناك اسعار لمياه النيل في الداخل.

وفي بداية المؤتمر استعرض الدكتور محمود ابوزيد - رئيس الهيئة الدولية للموارد المائية (التي مقرها في القاهرة) ورئيس المركز القومي لبحوث المياه انجازات المركز خلال ٢٠ سنة منذ انشائه في عام ١٩٧٥.

وتأكد ان المشروعات الكبرى التي تنفذها مصر منذ هذا التاريخ كانت مجرد ابحاث في وحدات بحوث هذا المركز الذي اصبح الآن يضم اكثر من ٦٠٠ باحث في ١٤ معهد منهم مائة من حملة الدكتوراه.

ويقول الدكتور محمود ابوزيد ان مستوى الابحاث التي تتقدم بها مصر امام محافل المياه الدولية تحظى بالاحترام والتقدير للبالغين وتكون بمثابة مراجع علمية مؤثقة يرجع اليها علماء الري والصرف على جميع المستويات والجامعات والمراكز

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المتخصصة في مجال الموارد المائية ؟!

واقترح الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة انشاء شركة تعطي المياه اللازمة لمشروعات استصلاح الاراضي في طريق مصر - الاسكندرية الصحراوي، وذلك يتم في ظل اعتبارات الترشيد وعدم الري بالطرق السطحية وانتقل الوزير الى قضية تحلية البحر وقال انها ذات الاهمية المستقبلية البالغة في اسرائيل التي تناضل الآن اجل الحصول على الغاز الطبيعي باي ثمن لانه الارخص في انتاج المياه العذبة من البحر ولان المتر المكعب من مياه سد اتاتورك بتركيا يتكلف ٥ دولارات مقابل نصف دولار اذا ما انتج بالغاز.

التخطيط

وابدى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال وشئون البيئة فقد ابدى تقديره واعجابه البالغين لمستوى البحوث الرفيع والتي تضاف لمنظومة المياه والبيئة المصرية والتي تقدم الجديد للعلماء في مصر والعالم كله، واكد اعتزازه للمنهج العلمي المستخدم للتخطيط للمياه في مصر وباستخدام العلم وحده يمكن ان نتغلب مصر على اى مشاكل في مجال الموارد المائية.

تحقيق -

أحمد نصرالدين

تكنولوجيا جديدة لترشيد استخدام الموارد المائية في المستقبل

والمعالف ان التنسيق الحالي بين اجهزة الوزارة ومعاهد المركز الـ١٤ ووزارة وجهاز شئون البيئة نتج عنه ظهور عدة مشروعات مهمة الى النور وكانت ثمار هذا التعاون انشاء وتشغيل محطات للرصد البيئي وحماية الشواطىء في طول مصر وعرضها.

وقال الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ان المياه اصبحت واحدة من اكثر المشاكل في العصر تعقيدا على مختلف الاصعدة محليا واقليميا ودوليا.

واضاف انه اذا كان العالم قد عاش قرونا طويلة يعاني من الصراعات العسكرية ومن بعده الصراع الاقتصادي بعد سيطرة الاليات الجديدة على التجارة فان الصراع المستقبلي هو صراع الحضارات وسيصبح العامل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اعلنت اثيوبيا عن عزمها بناء سدين على النيل الأزرق ونهر اتبَرة وهما من اهم روافد النيل، في وقت لا تزال تتفاعل مشكلة مياه الفرات التي اثارتها تركيا مع سورية والعراق، واعاد ذلك قضية المياه لتحتل مكاناً في صدارة الاهتمامات العربية. غير ان تزامن المشكلتين يكتسب هذه المرة، بعداً اضافياً مهماً من زاوية حضور اسرائيل سواء عبر اتفاقها العسكري مع تركيا او عبر مشاركة خبرائها في خطط اثيوبيا.

والأرجح ان اعلان اثيوبيا عن عزمها بناء سدين على مجرى نهري النيل الأزرق واتبرة، لن يبلغ مرحلة الانفجار في المدى القريب على الاقل. صحيح ان الاعلان فاجا القاهرة عبر وكالات الانباء

قبل اسبوعين من دون مفاتحة ثنائية كانت مفترضة، الا ان الباب المفتوح لتنامي العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر واثيوبيا يشكل عنصراً كابحاً لتفجر المشكلة. وصحيح ايضاً ان البنك الدولي اعلن موافقته على تمويل السدين اللذين ستنفذهما شركة ايطالية، كما ان وزير المال الاثيوبي اعلن قبل ايام ان بلاده غير ملزمة بالحصول على موافقة دول حوض مصب النيل، الا ان الحفاظ على الاستقرار والأمن الاقليمي يشكل عنصراً يدفع الى التاجيل والبحث عن حلول اخرى.

ديبلوماسية المياه

للنيل في مصر اهمية استثنائية، شدّد عليها وجود كل منابعه خارج حدودها. لهذا حفر النيل بصمة لا تمحى في السياسة الخارجية المصرية في كل العهود. ولعب دوراً مركزياً في صياغة ما يمكن تسميته «ديبلوماسية المياه»، وما تفرضه

من ضرورات المرونة والمهادنة - بكيفية ما - في القرار المصري وتعاملاته مع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية في منطقة حوض النيل وتخومها أياً كانت الاتجاهات السياسية لدولها. وكل خروج على هذه الصياغة، استثناء يؤكد القاعدة. واذا كان النيل مصدراً للنعم على مصر، فهو ايضاً مصدر القلق والحرج والخطر معاً. وذلك ان كل تحرك في الجنوب قد يغير من طبيعة مجرى النهر أو حركة وحجم تدفق المياه فيه، يسبب حالة عصبية في الشمال بمصر. لأنه يذكرها بنقطة الضعف في جغرافيتها السياسية، ويهدد حاجتها المتصاعدة للمياه لتلبية مشاريع التنمية ولمواجهة حاجتها الغذائية امام النمو السكاني.

والواقع ان الاعلان عن خطط اقامة سدود على النيل في اثيوبيا دائماً وثيق الصلة بتطورات سياسية مصرية غالباً او سودانية احياناً، لا يرتاح اليها حلفاء اثيوبيا الغربيون - خصوصاً واشنطن. حدث ذلك العام ١٩٥٩ رداً على اتجاه

مصر لبناء السد العالي بتمويل سوفياتي بعد العدوان الثلاثي اثر تاميمها شركة قناة السويس. وقد اعدت بيوت الخبرة الأميركية والألمانية (الغربية) خطة اعلنت عنها آنذاك حكومة الامبراطور هيلا سلاسي العام ١٩٦٤ باسم «مشاريع بحيرة تانا ومنطقة بيليز العليا» واقترحت الخطة التي طورت مراراً بعد ذلك بناء نحو ٣٤ سداً يقع بعضها على حوض انهار النيل الأزرق واتبرة والسوباط لتحويل ٤٠٠ الف هكتار الى أراض مروية رياً دائماً ولتوليد الطاقة الكهربائية.

وتكرر الاعلان عن عزم اثيوبيا بناء خزانين للمياه على النيل الأزرق مقروناً بموافقة البنك الدولي على التمويل، العام ١٩٨١ في اثر اعلان الرئيس المصري الراحل انور السادات عن احتمال مد اسرائيل بجزء من مياه النيل. وتجدد ذلك في نهاية ١٩٨٩ مع عودة العلاقات المصرية - العربية ثم بروز تحالف مصري - عراقي - أردني - يمني، ومع وقوع انقلاب الفريق عمر البشير في السودان الذي بدا وكانه مرتبط بمصر. واخيراً تجدد الأمر في النصف الثاني من حزيران (يونيو) الماضي مع انعقاد القمة العربية في القاهرة، ومع بدء اتصالات مصرية - سودانية لتنقية العلاقات الثنائية والتي بلغت ذروة تازمها بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا وسط شكوك قوية في تواطؤ حكومي سوداني مع المتهمين بالمحاولة.

في كل هذه المرات، انطلاقاً من حرص السياسة المصرية على دعم العلاقة مع النظام الحاكم في اثيوبيا، ايا كانت توجهاته، وانتهاجها ديبلوماسية لا تهتم بالاعلام بقدر اهتمامها بقنوات الاتصال المباشرة مع اديس ابابا من جهة والبنك الدولي من جهة اخرى ودوائر التاثير الدولي والافريقي، امكن تجميد المشاريع الاثيوبية عند اثارتها في كل مرة.

وليس سراً ان تجدد الاعلان هذه المرة قبل اسبوعين، في وقت لا تزال تتفاعل مشكلة مياه الفرات التي اثارتها تركيا مع سورية والعراق، اعاد قضية المياه لتحتل مكاناً في صدارة الاهتمامات العربية. بل ان تزامن المشكلتين يكتسب هذه المرة، بعداً اضافيا مهماً من زاوية حضور اسرائيل سواء من خلال اتفاقها العسكري مع تركيا او من خلال مشاركة خبرائها في خطط اثيوبيا.

وعلى الأثر بدات ديبلوماسية المياه المصرية التحرك على ثلاث جبهات: جبهة العلاقات مع اديس ابابا، وجبهة العلاقات مع البنك الدولي في واشنطن، وجبهة عواصم دول حوض النيل، خصوصاً الخرطوم للتشاور بحكم الاتفاقات الثنائية والجماعية التي تحدد حصة كل دولة من مياه النهر. وهكذا كفت جهات الاهتمام السياسية المصرية الأخرى عن الحديث، وكمنت في حالة من الترقب والحذر والانتظار.

وبرغم إثارة إعلان اثيوبيا عن إنشاء السدين مخاوف من تاثير المشروع على حصة مصر من مياه النهر (٥٥ مليون متر مكعب سنوياً ٨٥ في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية